أبرق إلى رئيس النواب اللبناني يطمئن على صحته

الراشد يهنئ نظيره السعودي بتبوؤ المملكة مقعداً في مجلس الأمن

علي الراشد

■ تزكية المملكة يأتي تأكيداً للثقة والمكانة والدور الذي تحظى به دولياً

بعث رئيس مجلس الامة علي الراشد ببرقية الى نظيره رئيس مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية الشقيقة الدكتور عبدالله بن محمد بن ابراهيم آل الشيخ اليوم، مهنئا اياه بتبوؤ المملكة مقعدا في مجلس الامن التابع للأمم المتحدة.

وقال الرئيس الراشد في برقيته «بسرور افعم قلوبنا جميعا واشاع فيه الثقة والابتهاج يسعدني ان أزجي لمعاليكم باسمي ونيابة عن اخواني اعضاء مجلس الامة الكويتي اطيب التهاني مقرونة باصدق التمنيات بالتوفيق والنجاح بمناسبة فوز الشقيقة المملكة العربية السعودية وتزكيتها لتتبوأ مقعدا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة».

واضاف ان هذه التزكية «حظيت بموافقة ومباركة من الاسرة الدولية تأكيدا للثقة والمكانة والدور المهم الذي تتمتع به المملكة العربية السعودية بين قريناتها والبعد السياسي الهادف الى تحقيق طموح وتطلعات الدول العربية والاسلامية الشقيقة الى مزيد من التقدم والازدهار والنماء ونصرة قضاياها المشروعة».

وقال الرئيس الراشد في برقيته «كما يسرني ان اشيد بعمق الروابط الحميمة والعلاقات الأخوية الوطيدة المتأصلة الجذور التي تؤلف بيننا جميعا وما نحرص عليه جاهدين من أجل تعزيز التعاون المشترك القائم لما فيه خير وصالح الأمة العربية والاسلامية جمعاء».

من جانب آخر بعث رئيس مجلس الامة علي الراشد ببرقية الى نظيره رئيس مجلس النواب في الجمهورية اللبنانية نبيه بري امس للاطمئنان على صحته اثر الوعكة الصحية التي ألمت به اخيرا.

وقال الرئيس الراشد في برقيته «بافئدة تتجه الى الوهاب سابغ النعم ان يفيء على دولتكم نعمة الصحة والعافية بعد تعرضكم للوعكة الصحية العارضة التي ألمت بكم وبأكف الضراعة ترتفع اليه جل شأنه ان يكشف عنكم كل سوء ويمتعكم بموفور الصحة والهناء لتواصلوا عطاءكم المعهود الى آفاق رحبة من التطور والرفعة والنماء لوطنكم وشعبكم العزيز».

اللجنة ناقشت الموضوع بحضور ممثلي المؤسسة وبنك التسليف والادخار

«المالية والأسرة» البرلمانية تناقش تعديل بعض أحكام «الرعاية السكنية للمرأة»

■ الهاشم: البنك قدم بديلين بشأن قرض المرأة بعد قرار المساواة وهما شراء الشقق الجاهزة أو تخصيص أراضٍ من الدولة

جانب من الاجتماع المشترك من لجنتي المالية والأسرة

■ «السكنية»: عندما تتخلى مؤسسة النفط عن بعض الأراضي تعرضها على الزراعة لتوزيعها كجواخير

ناقشت اللجنة المشتركة البرلمانية «لجنة الشؤون المالية والاقتصادية وشؤون المرأة والاسرة» في اجتماعها امس موضوع الاقتراحين بقانونين بتعديل بعض أحكام القانون «1993/47» في شأن الرعاية السكنية وتعديل الفقرة الأخيرة من المادة «14» من القانون نفسه.

وقالت مقرر اللجنة النائب صفاء الهاشم في تصريح صحافي عقب الاجتماع ان اللجنة ناقشت هذا الموضوع بحضور ممثلي المؤسسة العامة للرعاية السكنية وبنك التسليف والادخار واستمعت الى شرح من بنك التسليف بهذا الخصوص لاسيما بعد قرار مجلس الوزراء مساواة قرض المرأة السكني بالرجل.

وبينت الهاشم ان بنك التسليف قدم بديلين بشأن قرض المرأة بعد قرار المساواة وهما شراء الشقق الجاهزة من شركات التطوير العقاري وتأجيرها للمستحقين أو تخصيص أراض من الدولة يقوم البنك ببنائها ومنحها للمواطنات.

وذكرت ان هناك شرائح من المواطنات بعد رفع القرض الى 70 ألف دينار كويتي ومساواة المرأة بقرض الرجل السكني أصبحت لا ترغب بالحصول على القرض بل على شقة.

وأوضحت الهاشم ان من ضمن المشاكل التي تعيق مؤسسة الرعاية السكنية هي انه عندما تتخلى مؤسسة نفط الكويت عن بعض الاراضي تعرضها على الهيئة العامة لشؤون الزراعة لتوزيعها كجواخير ومزارع معتبرة انه من المفترض ان توزع هذه الاراضي على الرعاية السكنية لتقليل الطلبات الاسكانية.

وأشارت الى انه تم الاتفاق على تشكيل فريق عمل مصغر من اللجنة سيجتمع يوم الاثنين المقبل لمناقشة الاقتراحات بقوانين بشأن الرعاية السكنية للمرأة والشرائح المستحقة للرعاية بصفة ايجارية او بتقديم قرض سكني.

مكتب المجلس بحث مجموعة من الأمور الإدارية المتعلقة بالأمانة العامة

اجتماع مكتب مجلس الأمة (تصوير: صالح محمد)

عقد مكتب المجلس اجتماعه امس، برئاسة رئيس مجلس الأمة علي فهد الراشد وبحضور اعضاء المكتب.

وقال امين سر المجلس العضو كامل محمود العوضي في تصريح صحافي إن مكتب المجلس اطلع على بعض الأمور الإدارية المتعلقة بالأمانة العامة واتخذ القرارات المناسبة بشأنها.

بحثت شأن انتخابات مجالس الإدارات بحضور «الشؤون»

«الصحية» البرلمانية ناقشت تعديل بعض أحكام قانون الجمعيات التعاونية

اجتماع اللجنة الصحية

ناقشت لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل البرلمانية امس مشروع القانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم 24 لسنة 1979م في شأن الجمعيات التعاونية ومشروع القانون في شأن انتخابات مجلس ادارة الجمعيات التعاونية بحضور ممثلي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

وقال مقرر اللجنة النائب هاني شمس في تصريح صحافي عقب اجتماع اللجنة ان هذين القانونين من ضمن أولويات اللجنة الصحية لما لهما من أهمية في مسيرة الحركة التعاونية في البلاد مضيفا ان اللجنة «طلبت من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل فتح تحقيق مع بعض الجمعيات التعاونيات التي عليها مخالفات».

وذكر النائب شمس ان هناك عدة اقتراحات ومشاريع بقانون بشأن الجمعيات التعاونية «وستعمل اللجنة على دراستها وتضمينها لتقرير اللجنة حتى نخرج بقانون شامل ومانع في هذا الشأن».

طالب الحمود بمحاسبة المسؤولين

الفزيع: الاعتداء على مواطن وزوجته في السالمية لن يمر مرور الكرام

نواف الفزيع

قال النائب نواف الفزيع يسيئنا مانسمع به كل يوم من امور دخيلة على مجتمعنا منها التعاطي الطائفي والفساد الاداري على اسس مذهبية وطائفية والانحدار بالمستوى الخطابي، مبينا بالقول: بالأمس نجد تحريض خطير من رجل كنا نعتقد بان لديه من الحصافة والخبرة ما تؤهله لترسيخ مبادئ العيش المشترك في دولتنا الحبيبة، ونراه وللأسف شأنه شأن الآخرين يدعو إلى الفتنة والكراهية والتحريض بين المجتمع الواحد ويتبعه للأسف سياسيين مما انعكس ذلك على سلوك بعض المواطنين فنجد حالات من الانحدار بالسلوك الاخلاقي والعدائي، فتارة نسمع عن طعن هنا وضرب هناك مماجعل المجتمع في حالة من الخوف للذهاب الى ابسط الاماكن العامة خوفا على سلامتهم. واضاف الفزيع: وفي الوقت الذي طلبنا من وزير الداخلية احكام الامن ومعاقبة المسيئين تأتي الى مسامعنا حادثة جديدة ابطالها رجال من الداخليه بالتعدي بالضرب والإهانة والتعذيب لمواطن كويتي وزوجته في مخفر السالمية وان صدق ماسمعنا يا معالي الوزير فإنها تعد بحق قمة الانفلات الامني ونطالبك بعمل واجباتك والوقوف على مسؤولياتك تجاه الامن والامان في بلدنا الحبيبة.

جانب من اجتماع لجنة الداخلية والدفاع

الدويسان اعتذر عن اجتماع اللجنة للمرة الثالثة

«الداخلية والدفاع»: التقرير النهائي لقضية «سينيستار» الإثنين المقبل

ناقشت لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية امس، موضوع شركة سينيستار الاسرائيلية التي اثارها النائب فيصل الدويسان في احد محاور استجوابه لوزير الداخلية.

وقال مقرر اللجنة النائب عبدالله التميمي ان النائب فيصل الدويسان لم يحضر الى اللجنة وقدم اعتذاره الثالث للجنة بسبب الحالة الصحية للنائب.

وقال ان اللجنة ستقوم بصياغة التقرير في الاجتماع القادم يوم الاثنين صياغة نهائية قبل رفعه الى المجلس.

واضاف ان اللجنة ناقشت تجنيس ابناء الشهداء المقيدين بمكتب الشهيد اقتراح بقانون وستناقشة في الاجتماع المقبل وستستدعي مكتب الشهيد والجهاز المركزي للبدون.

الهاشم تسأل الصالح عن السن القانونية لموظفي سوق المال

وجهت النائبة صفاء الهاشم سؤالا إلى وزير التجارة والصناعة أنس الصالح حول السن القانونية لموظفي سوق المال، وجاء في نص السؤال ما يلي:

تنص المادة «17» من القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال على أنه: «يضع مجلس الهيئة اللوائح الإدارية والمالية لشؤون الموظفين في الهيئة دون التقيد بالقواعد المقررة للموظفين المدنيين في قانون الخدمة المدنية ونظامه، على أن يسري هذا الأخير ونظامه فيما لم يرد بشأنه نص خاص».

وحيث إن قانون الخدمة المدنية ونظام الخدمة المدنية ينص على أن الحد الأقصى للسن في الخدمة هو بلوغ الموظف 65 عاما.

لذا يرجى موافاتنا بالآتي:

1 – هل أصدر مجلس مفوضي هيئة أسواق المال قرارا أو لائحة يتضمن زيادة السن القانونية عن 65 عاما للموظفين أو المفوضين بالهيئة؟، وفي حالة وجود مثل هذا القرار يرجى موافاتنا بصورة منه، وصورة من محضر اجتماع مجلس المفوضين الذي صدر فيه القرار مبينا في أسماء المفوضين الذين حضروا الاجتماع وصوتوا على القرار.

2 – وهل هذا القرار أو اللائحة – في حالة وجودة – قد صدر ضمن اللائحة الإدارية والمالية وشئون الموظفين، ام أنه قرار أو لائحة منفصلة بذاتها؟، ويرجى موافاتنا في جميع الأحوال بصورة من اللوائح الإدارية والمالية وشئون الموظفين بالهيئة، أو أية تعديلات عليها.

وفي سؤال آخر قالت الهاشم: تنص المادة رقم «8» من القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال، على أنه: «يمثل رئيس الهيئة أمام الغير والقضاء، ويولى عمل المدير التنفيذي، وينفذ قرارات الهيئة، كما يولى الإشراف على كافة الاجهزة الفنية والإدارية التابعة لها، ويمارس اختصاصاته وفق القوانين واللوائح والقرارات التي يقرها مجلس المفوضين، ويكون مسئولا مع بقية المفوضين عن إدارة الهيئة....».

وتنص المادة رقم «13» من القانون المشار إلية على أن: يكون اجتماع مجلس المفوضين صحيحا إذا حضره أغلبية المفوضين، على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبه.

ووفقا للنصين السابقين، فإن رئيس الهيئة يمثلها أمام القضاء والغير، إلا أن هذا التمثيل يجب أن يكون تنفيذا لقرارات مجلس المفوضي الهيئة الذي يلزم لصحة اجتماعاته حضور ثلاث مفوضين على الأقل، يكون من بينهم الرئيس أو نائبه.

وحيث صدر المرسوم الأميري رقم 407/2011 بإنهاء عضوية ثلاث مفوضين من هيئة أسواق الأموال.

وعليه يرجى موافاتنا بالآتي:

1 – هل أقام السيد رئيس مفوضي هيئة أسواق المال دعوى بإلغاء المرسوم الأميري رقم 407/2011

2 – وفي حالة قيامة بذلك يرجى موافاتنا بالطرف الذي اقيمت ضدة هذه الدعوى، وما آلت إلية من أحكام، وكذلك صورة من صحيفة الدعوى والأحكام الصادرة فيها، كذلك صورة من صحف الدعاوى والاحكام في القضايا المختصمة فيها الهيئة والمتعلقة بهذا الشأن إن وجدت، هل هناك قرار من مجلس مفوضي الهيئة لرفع هذه الدعوى، وفي حال وجود مثل هذا القرار يرجى تزويدنا بصورة منه، وصورة من محضر الاجتماع الذي صدر فيه القرار، وبيان أسماء مفوضي الهيئة الحاضرين، وفي حالة عدم وجود قرار من مجلس المفوضين، وصدور القرار من رئيس الهيئة فقط، فيرجى موافاتنا بذلك.

3 – هل هناك قرارات أخري اتخذها رئيس هيئة المفوضين دون صدور قرار بذلك من مجلس المفوضين بالهيئة في الفترة ما بين صدور المرسوم رقم 2011 / 407 وحتى تعيين المفوضين الجدد، وفي حالة وجود هذه القرارات فيرجى موافاتنا بصورة منها.

«الدستورية» تحجز الطعون الانتخابية للحكم في 16 يونيو

قررت المحكمة الدستورية امس، حجز جميع الطعون الانتخابية لجلسة الـ16 من يونيو المقبل للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات لمن يشاء من الخصوم خلال فترة اسبوعين.

ونظرت المحكمة الدستورية خلال جلستها في 23 طعنا انتخابيا من ضمنها الطعن الدستوري على مرسوم الصوت الواحد مقررة التصريح بتقديم مذكرات لمن يشاء من الخصوم المصرح لهم الاطلاع على محاضر الفرز خلال فترة اسبوعين اعتبارا من اليوم.

وكانت المحكمة أرجأت الطعون الانتخابية وطعون الصوت الواحد في الدائرتين الرابعة والخامسة الى جلسة اليوم للمراقبة والسماح للطاعنين الاطلاع على الكشوف والمحاضر التي تم احضارها من واقع صناديق الاقتراع المحفوظة بمجلس الأمة.